



التاريخ: 2026/04/04

طلب عرض فني ومالي للتعاقد مع خبير/ة لإعداد ورقة بحثية (أرضية) بعنوان "التعاونيات كنهج بديل في ظل الأوضاع الراهنة: دراسة في واقع تعاونيات الإسكان والتعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات الخدمات في فلسطين"

ترغب مؤسسة "مفتاح بالتعاقد مع خبير/ة لإعداد ورقة بحثية (أرضية) بعنوان التعاونيات كنهج بديل في ظل الأوضاع الراهنة: دراسة في واقع تعاونيات الإسكان والتعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات الخدمات في فلسطين".

وعليه، نرجو من الراغبين/ات تزويدنا بالعرض الفني والمالي حسب الإطار المرجعي المرفق في موعد أقصاه يوم مساء يوم الاثنين الموافق 2026/04/14 على البريد الإلكتروني: procurement@miftah.org حسب التالي:

العرض المالي

- 1- بعملة اليورو بما يشمل عدد أيام العمل وتكلفة اليوم الواحد شامل لضريبة الدخل حسب القانون الفلسطيني والبالغة 10%. وفي حال التقدم من مشتغل مرخص، يرجى تزويدنا بالسعر غير شامل ضريبة القيمة المضافة كون المشروع معفياً من الضريبة.
- 2- إرسال شهادة خصم مصدر سارية المفعول (إن توفرت) وفي حال عدم توفرها سيتم خصم مبلغ ضريبة الدخل حسب القانون الفلسطيني.

العرض الفني

- إرفاق الملف التعريفي للشركة/ المؤسسة والسيرة الذاتية لفريق العمل بتسليط الضوء على الخبرات السابقة وبما يعكس توفر الشروط المذكورة.
- المنهجية والإطار الزمني للمهام المطلوبة حسب الشروط المرجعية.
- إرفاق عينات سابقة لأعمال مشابهة في سياق مشابه لدراسة أو تقرير سابق أعده المتقدم.

سيتم تقييم عروض الأسعار حسب معايير التقييم المتبعة بمؤسسة "مفتاح" وهي كالتالي:

العرض المالي 30% والعرض الفني 70% موزعة حسب التالي:

1 الملف التعريفي /السيرة الذاتية والخبرات السابقة 25%

2 فهم المهمة والسياق العام للدراسة 20 %

3 المنهجية والإطار الزمني ونماذج سابقة 25%

علماً بأن تقييم العرض المالي يشترط على حصول المتقدم على 75% كحد أدنى في العرض الفني.

لمزيد من المعلومات أو الاستفسارات الرجاء الاتصال على هاتف المؤسسة رقم 2989490/1 ، أو على البريد الإلكتروني:

procurement@miftah.org

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام،



نيسان 2026

الإطار المرجعي

إعداد ورقة أرضية بعنوان "التعاونيات كنهج بديل في ظل الأوضاع الراهنة: دراسة في واقع تعاونيات الإسكان والتعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات الخدمات في فلسطين"

مقدمة:

ضمن جهود المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" في توفير مساحة آمنة للحوار المبني على الأدلة والبحث العلمي، وبما يسهم في التأثير على السياسات العامة وتوسيع المساحات المدنية وتعزيز مشاركة مختلف البنى الاجتماعية، تواصل المؤسسة عملها في إنتاج معرفة قائمة على التحليل والتفكير الاستراتيجي.

وفي هذا السياق، تسعى "مفتاح" إلى التعاقد مع خبير/ة لإعداد ورقة بحثية (أرضية) حول التعاونيات كنهج بديل في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، مع التركيز على تعاونيات الإسكان، والتعاونيات الاستهلاكية، وتعاونيات الخدمات، من خلال مقارنة تحليلية تستند على الأدلة.

وتتناول الورقة دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للتعاونيات، وتحليل البيئة السياسية والتشريعية الناظمة لعملها، إضافة إلى استكشاف فرص تطوير هذا القطاع وتعزيز دوره في الاستجابة للأزمات وتلبية الاحتياجات المجتمعية، بما يدعم صنع السياسات المبنية على المعرفة، ويعزز الانخراط المجتمعي الواسع في القضايا التنموية.

تتبع أهمية هذه الورقة من الحاجة إلى إعادة النظر في الأطر الاقتصادية والاجتماعية السائدة، والتي تؤثر وتتأثر بالفضاء المدني العام، تحديداً في ظل تفاقم الأزمات البنوية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، وما يرافق ذلك من تراجع في القدرة الشرائية، زيادة البطالة وارتفاع تكاليف السكن، وتآكل منظومات الحماية الاجتماعية، وضعف الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية.

كما تبرز التعاونيات بوصفها أحد الأشكال الجماعية البديلة التي يمكن أن تسهم في تنظيم الموارد، وخفض التكاليف وتعزيز الوصول إلى السكن والخدمات والسلع الأساسية، إلى جانب دعم قيم التضامن والمشاركة المجتمعية والمدنية والترابط الاجتماعي والاعتماد على الذات.

الهدف العام:

تهدف هذه الورقة الأرضية إلى تحليل واقع التعاونيات في فلسطين بوصفها نهجاً بديلاً لتعزيز الصمود المجتمعي والاقتصادي في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، تحديداً أن التعاونيات والجمعيات التعاونية لعبت دوراً أساسياً في تثبيت الفلسطينيين وتعزيز صمودهم في حقبة زمنية سابقة ووفقاً لسياقات مختلفة، بالتركيز على تعاونيات الإسكان والتعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات الخدمات تحديداً، وذلك لفهم مدى قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المجتمعية والاقتصادية المتزايدة. كما تسعى الورقة إلى تفكيك البيئة السياسية والتشريعية الناظمة لعمل التعاونيات، وتحليل مدى ملاءمتها لتطوير القطاع التعاوني وتوسيعه، ورصد الفجوات القانونية والتنظيمية التي تحدّ من فعاليته، بما يسهم في بلورة تصورات/مقترحات عملية لتعزيز دور التعاونيات كأداة للصمود الاقتصادي والاجتماعي.

وتهدف الورقة أيضاً إلى بحث موقع التعاونيات ضمن بنية الاقتصاد الفلسطيني، وتحليل طبيعة علاقتها بالمؤسسات الرسمية، القطاع الخاص، والهيئات المحلية، وبالفاعلين المجتمعيين، كمخرج لخلق مساحة مدنية وتنظيمية جماعية تتيح مشاركة أوسع لمختلف البنى الاجتماعية لطرح التعاونيات كنظام بديل في ظل الوضع الراهن وللعمل المشترك تجاه هذا الهدف.

وتتناول أيضاً مدى انسجام السياسات العامة والتشريعات القائمة مع متطلبات تعزيز هذا النمط من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي أو إعاقته، إلى جانب تحديد الإصلاحات المطلوبة لتطويره، بما يعزز بيئة داعمة للحوار المبني على المعرفة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار.

محاور الدراسة:

تسعى "مفتاح" إلى إعداد ورقة بحثية (أرضية) معمقة وشاملة من خلال تناول مجموعة من المحاور التحليلية المتكاملة، وذلك على النحو الآتي:

- تحليل واقع التعاونيات في فلسطين المحتلة، مع التركيز على تعاونيات الإسكان والتعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات الخدمات، من حيث النشأة، والانتشار، والأدوار، ومجالات العمل، والتحديات التي تواجهها في السياقين الاقتصادي والاجتماعي.
- دراسة التعاونيات كنهج بديل في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وكمساحة لتعزيز الصمود والاعتماد الجماعي على الذات، تحليل دور التعاونيات في خلق فرص عمل محلية وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية خلال الأزمات.
- تحليل الفجوات في الإطار القانوني والتشريعي الناظم لعمل التعاونيات، ومدى قدرته على تمكين هذا القطاع أو الحد من توسعه وفعاليته.
- تقييم الجدوى الفعلية لتبني النهج التعاوني في الإسكان والاستهلاك والحصول على الخدمات.
- دراسة السياسات العامة ذات الصلة بعمل التعاونيات، بما في ذلك سياسات الإسكان، والتنمية المحلية، والحماية الاجتماعية، والتنظيم الاقتصادي، وتحليل العلاقة بين هذه السياسات وبين إمكانات تطوير العمل التعاوني.
- تحليل التحديات البنوية والتنظيمية والإدارية والمالية التي تواجه التعاونيات، ومدى انعكاسها على قدرتها على الاستمرار والتوسع.
- تحديد وتحليل الفجوات التي يمكن أن تسهم تعاونيات الإسكان والتعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات الخدمات في معالجتها، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، وأزمة السكن، وضعف الوصول إلى خدمات ميسورة وعادلة.
- دراسة طبيعة العلاقة بين التعاونيات وكل من المؤسسات الرسمية، والهيئات المحلية، والقطاع الخاص، وتحليل أنماط التنسيق أو التهميش أو التقييد التي تحكم هذه العلاقة.

- تحليل نماذج وتجارب قائمة أو سابقة واستخلاص الدروس المستفادة منها لفهم فرص تطوير العمل التعاوني في فلسطين.
- تحديد فرص تطوير البيئة السياساتية والتشريعية بما يعزز دور التعاونيات ويعيد الاعتبار لها كأداة تنمية ومجتمعية.
- اقتراح السيناريوهات الممكنة لتعزيز استدامة التعاونيات وتوسيع نطاقها، بما يرسخ حضورها كخيار بديل وأكثر عدالة في تنظيم السكن والاستهلاك والخدمات.

المهام والمخرجات المتوقعة:

- 1- إعداد منهجية البحث المعتمدة، بما ينسجم مع نهج "مفتاح" القائم على إنتاج معرفة مبنية على الأدلة لدعم الحوار والتأثير في السياسات، وتشمل المنهجية أدوات جمع المعلومات المناسبة، مثل المقابلات الفردية مع المعنيين، ومجموعات النقاش البؤرية، ومراجعة التشريعات والسياسات ذات الصلة، وتحليل الأدبيات والتجارب القائمة، بالإضافة إلى وضع إطار زمني واضح لإنجاز الورقة البحثية (الأرضية).
 - 2- 2- مراجعة وتحليل واقع التعاونيات في فلسطين، وتحديدًا تعاونيات الإسكان والتعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات الخدمات، بما يشمل تطورها ووظائفها والتحديات التي تواجهها، استناداً إلى الهدف العام، وبما يساهم في إثراء النقاش العام حول البدائل الاقتصادية والاجتماعية.
 - 3- تطوير تصور واضح حول جدوى تبني النهج التعاوني في قطاعات الدراسة على المدى القصير وال المدى البعيد مع إبراز إمكاناته في توسيع المساحات المدنية وتعزيز مشاركة مختلف البنى الاجتماعية في إيجاد حلول جماعية قائمة على التعاون.
 - 4- إعداد ورقة بحثية (أرضية) نهائية بعنوان "التعاونيات كنهج بديل في ظل الأوضاع الراهنة: دراسة في واقع تعاونيات الإسكان والتعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات الخدمات في فلسطين"، تشمل التفاصيل التالية:
 - ✓ مشاركة النسخة الأولى من الورقة البحثية (الأرضية) لوضع الملاحظات وإجراء التعديلات عليها كمرحلة أولية من طرف مؤسسة "مفتاح".
 - ✓ عرض الورقة ومناقشتها في ورش عمل مختلفة، وفق ما يتم الاتفاق عليه وتنظيمه من قبل مؤسسة "مفتاح".
- إرسال جميع الوثائق المتعلقة بمخرجات المقابلات، ومجموعات النقاش، والاجتماعات، والمراجع والسياسات والتشريعات التي تم الاستناد إليها في إعداد الورقة.

الفترة الزمنية:

يتوقع إنجاز الورقة البحثية خلال 10 أيام عمل ما بين نيسان 2026 - نهاية أيار 2026.